

بيان غرفة دعم المجتمع المدني

مؤتمر بروكسل الثامن "دعم مستقبل سوريا والمنطقة"

29 أبريل 2024

هذا البيان كتبه المشاركون في غرفة دعم المجتمع المدني، وشاركوه في الحدث الجانبي لغرفة دعم المجتمع المدني في إطار مؤتمر بروكسل الثامن وهو "ليس وثيقة رسمية للأمم المتحدة"

السيدات والسادة

مع كل لقاء سنوي لمؤتمر بروكسل، يتكون لدى الناشطات والناشطين المدنيين أمل جديد أن القضية السورية ما زالت تحظى باهتمام دولي وأن لديهم في الساحة الدولية شركاء يدعون عملياً سياسياً حقيقة تكفل الأمن والسلام واستعادة سوريا لتعافها وإرساء دعائم جديدة للاستقرار، وطي هذا العقد الموجع من التزيف والتشتت المجتمعي والانقسامات.

الأصدقاء الأعزاء

لقد وصل النزاع في وعلى سوريا إلى مرحلة خطيرة تستدعي تحفيز جهود استثنائية اليوم، وهي مسؤولية أخلاقية إضافة إلى كونها جزء من مسارات السلام الدولي. لكن بدلاً من ذلك تستمر حالة المراوحة في العملية السياسية، واستعصاء عمل اللجنة الدستورية ومكان انعقادها لأسباب ليست بصلة بالقضية السورية، وقد أشارت الاحاطة الأخيرة للمبعوث الدولي إلى تصاعد اشكال مختلفة من النزاع جعلت سوريا مساحة لصراعات إقليمية دولية، وأن مخاطر جدية ما زالت تصاعد على مستوى الحماية والأمان وحتى على مستوى وحدة الجغرافيا.

لا يعني ذلك أننا نريد تحويل القضية السورية على مسببات إقليمية أو دولية فقط إذ نعتقد أيضاً أن تحملنا للمسؤولية كسورين و سوريات ستبقى أولوية والانطلاق منها لخارج آمنة، فيما لو تقدمت وحدة المصالح المجتمعية على حالة التشتت الحالية، ونعتقد انكم قادرون على تعزيز نهج من هذا النوع.

ما نود الإشارة إليه في النسخة الثامنة من مؤتمر بروكسل ثالث نقاط مركبة تعكس رؤيتنا كأحد فرق غرفة دعم المجتمع المدني وهي مساحتنا الديناميكية الآمنة التي تعكس من خلالها المصالح الكبرى للمجتمع السوري كجزء من مسؤوليتنا في تدعيم صموده ونبرضته.

من هنا، ثلاثة عناوين رئيسية نجد أنها أولويات تجنب بلادنا دفع المزيد من الكلفة - وهي ما زالت تدفعها - وتجعل من برامج الاستجابة والدعم ملموسة بشكل أكبر على المديين المتوسط والبعيد.

أولاً: تأمين مناخات محلية لبيئة آمنة هادئة محاذية.

ثانياً: تأمين توازن فعال بين مكونات الرابطة الثلاثية: الملفين الإنساني والتنموي وقطاع بناء السلام.

ثالثاً: نعتقد أن الحاضنة الأكثر نزاهة للعمل على هذين المحورين هي التجمعات المدنية داخل وخارج سوريا وشبكة تحالفاتها الموسعة مع جمهورها أولاًً ومع القوى الإيجابية الفاعلة ثانياً.

وسنحاول عرض بعض التفاصيل حول هذه الرؤية، إذ نعتقد أن هذه العناوين الثلاث هي ما تشير إليه مختلف القرارات الأممية المتعلقة بالقضية السورية وحتماً يأتي على رأس القرار الاممي 2254 الذي يحظى بالإجماع الدولي ويرسم خارطة طريق عملية لأنه يتعامل بشكل صريح مع جذور القضايا، المتراكمة ما قبل وأثناء النزاع المستمر حتى اليوم.

رؤيتنا حول البيئة الآمنة والهادئة والمحايدة

1. كانت سوريا خلال تاريخها ما بعد الاستقلال قد بدأت شوطاً ملماًوساً في بناء دولتها وتطوير عقدها الاجتماعي بما يتناسب مع تشكلها التاريخي وموقعها الجيوسياسي، وكان مقدراً لها ان تغادر بيته مجتمع المخاطر غير المستقرة، لتكون اليوم دولة ناضجة وفاصلة في الشرق المتوسط، لكن بقاء عدد كبير من قضايا التطوير السياسي والاقتصادي والاجتماعي معلقة بما فيها هوية المجتمع وهوية الاقتصاد وقضايا الحقوق والحرريات ساهمت جميعها بتكرار موجات من الاستعصاء السياسي تطورت كل مرة إلى حالات من العنف والعنف المضاد مع ما يعنيه ذلك من تراجعات على مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتراجع أداء المؤسسات.

2. نعتقد أن المخرج لعدم تكرار ذلك مستقبلاً، بل والخروج من المستنقع الحالي مرتبط بإرساء قواعد بيئية آمنة هادئة ومحايدة، تضمن معالجة مختلف المشكلات عبر الحوار الوطني السلمي وليس عبر أدوات العنف وإن تأكيد المبعوث الخاص حول الملكية السورية ومسائل بناء الثقة والخطوات الملموسة المتبادلة التي يمكن أن تقدمها أطراف النزاع هي بالضرورة أجزاء متعددة من بناء هذه البيئة وستكون ملموسة وواقعية فيما لو حظيت بدعم دولي يحترم المبادئ العامة التي تضمنها القرار 2254.

3. ليست البيئة الآمنة قراراً أو شرطاً تعجيزياً يجب تحقيقه قبل أي استجابة أو دعم، بل يجب النظر إليها كمسار محلي ودولي في معالجة المشكلات التي بالضرورة هي غير معزولة عن التجاذبات المحيطة بها، إن نهجاً دولياً جديداً يبدو مطلوباً في معالجة القضايا المحلية عبر العمل المشترك لخلق بيئة آمنة محايدة تمنع امتداد النزاعات، فالحدود الوطنية وحدها لم تعد كافية لإبقاء المشكلات حصرياً داخلها. وأشكال الدعم المقدمة من قبل جميع الأطراف لهذا التحويل مهمتها أن تكفل مخارج سلمية عادلة ومستدامة ويمكن من خلال هذا النهج التكاملي تصويب الفجوات التي تتشكل أثناء عرض عناوين وخيارات جديدة لمعالجة الملفات العالقة ومن ضمنها الهجرة والنزوح والاعتقال خارج القانون والإخفاء القسري والعودة.

4. نعتقد أن هذا المنهج في السياسة الدولية يجب أن يتشكل كمظلة حماية وأداة تقويم تدقق مراحل تحويل النزاعات وتطور مفهوم المناطق الآمنة وخفض التصعيد إلى وقف شامل لاستهداف المدنيين والمدنيات والأعيان المدنية وتوفير بيئة دعم التماسك المجتمعي وكشف الحقائق حول الانتهاكات وتحقيق مصالحات مجتمعية عادلة وهي جميعها مرتکبات لا غنى عنها لانطلاق عملية سلام مستدام.

أما محور تركيزنا الثاني فيتعلق بمفهوم الرابطة الثلاثية:

1. نعتقد أن هذا المفهوم لا يمكن فصل عناصره الثلاث عن بعضها، وإنما سيعمل بفعالية مؤثرة مستدامة كلما تعين علينا أن نسأل برامج الدعم ومنهجيات الاستجابة، هل تتحقق استجابة إنسانية حقيقة مدرومة بنهج تنموي يعتمد أولويات المجتمعات المحلية أولاً، ويصب كل ذلك بالمحصلة في تقليص العنف وانحسار اقتصادياته لصالح الاقتصاد التشاركي المدني ثانياً، ويساهم ذلك كله في تعزيز الشراكة المجتمعية واختراق خطوط الفصل وبدء مسيرة سلم مجتمعي على أساس العدالة والإنصاف ومستلزمات طي صفحة النزاع بنجاح دون السماح بتجددها ثالثاً.

2. لا يمكن للرابطة الثلاثية حتى مع توفر توازن عال بين عناصرها الثلاث أن تكون ذات مردود مستدام إن لم تتحمّل بيئتها هادئة محاباة، مع ذلك فإن تطور التوازنات ضمن الاستجابتين الإنسانية والتنمية مع عملية بناء السلام هي أيضا جزء من تدعيم تلك البيئة الآمنة.

3. أي نجاح وتقدم لأحد هذين الموضوعين سينعكس بالضرورة تقدما في الآخر والعكس صحيح، لقد جرت تطبيقات استجابات كثيرة للرابطة الثلاثية في غياب إجراءات البيئة الآمنة نجداليوم أنها لم تصمد ولم تخلق عتبة جيدة لواقع السوريين سواء في التعليم أو الصحة أو الأمان الغذائي والمائي ولم تخلق فرص واسعة للتماسك المجتمعي. هذا يستدعي التدقيق الحيادي والتزويه في منهجيات الاستجابة ووضع تقويمات أكثر فعالية للتحقق وقياس الأثر.

4. يبدو ضمنا أن نهج دعم الصمود والإنشاش أو الإنعاش المبكر على أهميته هو أيضا منهج يحتاج لمقاربة من هذا النوع ليعطي المردود المتوقع منه، وهذا يعني أن قضايا عدالة التوزيع وبناء الاحتياجات وفق العرض المحلي لا الطلب، وإعادة تنشيط سلاسل إنتاج محلية قائمة على الشراكات بين المناطق كل ذلك مهم ويخدم مفهوم الرابطة الثلاثية ومناهج الاستجابة، ولكنه حتما سيكون منصفا وفعالا ومستداما تحت مقومات البيئة الآمنة والهادئة والمحاباة.

5. وإذا نظرنا إلى موضوع الهجرة من سوريا وفق هذا المعيار سنكتشف أن حلولها المقدمة حتى اليوم باعتماد مصادر أمنية وقانونية لم تكن ناجحة بالقدر الكافي، هناك أوضاع قاسية على مستوى البني

التحتية والخدمات وفقدان دورات نتاج محلي فاعلة تشكل بمجموعها بيئة طاردة وتدفع بالكوادر الشبابية منها بشكل خاص للمغامرة وتشكيل أفواج هجرة جديدة وأيضاً تمنع راغبين كثراً بالعودة إلى بلدتهم أو مناطقهم لأن مستلزمات بيئة العمل والتعليم والصحة وباقى الخدمات مثقلة بالأحمال ولا تتوفر بيئة آمنة محايدة تمنحهم الثقة للعودة بكرامة ومعايير الحماية الكافية.

إن النهج التكامللي للرابطة الثلاثية فعال حين يبني توازناً داخلياً بين عناصره الثلاث مدعوماً بمظلة البيئة الآمنة المحايدة، وبالتالي حين يضمن دون إقصاء مصالح و حاجات المجتمعات المحلية بكثير من الشفافية، وهذا يستدعي برأينا مساحة مختلفة في توزيع الصالحيات بين المركز والأطراف يقلص إلى حد مناسب التمركز الشديد في الولايات اتخاذ القرار ويسمح لقواعد اللامركبية أن تبدأ بالتقدم والانحراف بفعالية في عمليات تحديد الحاجات وطرق الاستجابة وتقييم مفاعيل مختلف مناهج الدعم.

اما موضوعنا الثالث فهو حول حماية وتأصيل الممارسات المدنية على مستوى السكان وعلى مستوى العمل المدنى العام

1. قدمت الفرق التطوعية والمنظمات المدنية والمبادرات المجتمعية أقصى ما لديها دعماً لصمد السكان وهو واجبها وستبقى تقدمه لأنها تعتقد أن الحماية التي يجب أن يتمتع بها العمل المدني تنطلق بالأساس من الشراكة العميقية مع المجتمعات المحلية داخل الجغرافيا السورية ومناطق الشتات. والتعبير بشجاعة وعمق عن مصالحهم.

2. نعتقد أن قوennة العمل التطوعي المدني بعد كل هذا الدور الريادي للناشطين والناشطات يجب أن يتكرس على المستويين الدستوري والقانوني بأطر حديثة تفتح المجال العام وتضبط قواعد عمل دون أن تصادر حرية التشكيل والوصول والتنفيذ.

3. لا تقل قطاعات العمل التي تركز على قضايا الحقوق وصناعة السلام أهمية عن أدوار منظمات الاستجابة الإنسانية وهذا يعيينا من جديد إلى الرابطة الثلاثية، وتعزيز شراكات بينية بين اختصاصات الملف الإنساني والتمويلي وبناء السلام.

4. الكيانات المدنية المنخرطة في الشأن العام تدرك إلى حد جيد مساحة عملها وقطاعات الدعم التي تطوعت لخدمتها من أجل تغيير حاضر سوريا وبناء مستقبلها، من هنا هي لا تنافس على جهة الفعل السياسي أو تدخل في تنافس مع السياسيين، بل منطلقها الشراكة المجتمعية الموسعة ومنح السكان مزيد من الخيارات لتحسين شروط العيش والأمن والحربيات، لكن ذلك لا يلغى أهمية وجود هذه

الكيانات على الطاولات التي تنشط في الملف السوري، لأنها تعكس بالضرورة مصالح أوسع طيف من السكان دون إقصاء أو تهميش.

مما سبق نعتقد أن مؤتمر بروكسل الثامن هو نافذة متعددة وفرصة لتأكيد عدد من قواعد العمل الدولي لاستئناف حلول عميقة لا ترهن منهج إدارة الأزمة بل هي منخرطة بهم ومعالجة جذور الأزمة ونعتقد أن تركيب البيئة الآمنة والهادئة والمحايدة على ثلاث مركبات الرابطة الثلاثية وتدعم القطاع المدني والشراكة العميقة بينه وبين المجتمعات المحلية هي توليفة تقدم عدد مهم من الحلول على صعيد الاستجابة المستدامة وتحمّل العمل المدني أدوات استشعار حول تطبيقات حريصة على لا ضرر ولا ضرار وتخلق مزيد من مجالات استئناف القوى المحلية التي عطلها الصراع.

مع بداية الألفية الثالثة كنا كناشطين وناشطات نحضر أنفسنا للانخراط في المبادئ العالمية لهذه الألفية حول التنمية المستدامة وحماية البيئة وصيانة الإرث الإنساني والحضاري وإيقاف كل اشكال التمييز وتعزيز المساواة التامة بين النساء والرجال والتعليم المواكب للتطور والديمقراطية.

نجد أنفسنا اليوم أمام المهمة التي فرضتها ظروف الصراع في وعلى بلادنا وهي مهمة كنا نجزئها منتصف القرن الماضي لتغدو مهمة ملحّة اليوم وهي التحرر الوطني.

نحن في غرفة دعم المجتمع المدني بكل وادينا وبالجمهور الذي نمثله من أصحاب الحقوق لن نتخلى عن ربط المسارين: تحرر وطني كامل ومنجز تحت عنوان السيادة والدولة الديمقراطية، واستكمال مسار سوريا في إنجاز مبادئ الألفية الثالثة.

وكلنا أمل أنكم تدعمون ذلك